A/48/671
6 December 1993
ARABIC

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والأربعون
البند ٦٦ من جدول الأعمال

معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

تقرير اللجنة الأولى

المقرر: ماكير كابوري (بوركينافاسو)

أولا - مقدمة

- ١ - أدرج البند المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثامنة والأربعين للجمعية العامة وفقا لقرارها ٤٧/٤٧ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢.
- ٢ - وقررت الجمعية العامة، في جلستها العامة ٣، المعقودة في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، بناء على توصية المكتب، إدراج البند في جدول أعمالها وإحالاته إلى اللجنة الأولى.
- ٣ - وقررت اللجنة الأولى، في جلستها ٢، المعقودة في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣، إجراء مناقشة عامة بشأن جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي المحالة إليها، وهي البنود ٥٧ إلى ٧٥ و ٧٧ إلى ٨٢. وجرت المداولات بشأن هذه البنود في الجلسات ٣ إلى ١٤، المعقودة في ١٨ إلى ٢٢ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر (انظر A/C.1/48/SR.3-14). وتم النظر في مشاريع القرارات المتعلقة بهذه البنود في الجلسات ١٨ إلى ٢٣، المعقودة في ٣ إلى ٥ و ٨ و ٩ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/C.1/48/SR.18-23). وتم اتخاذ إجراء بشأن مشاريع القرارات المتعلقة بهذه البنود في الجلسات ٢٤ إلى ٣٠، المعقودة في ١١ و ١٢ و ١٥ و ١٦ و ١٨ و ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر (انظر A/C.1/48/SR.24-30).
- ٤ - وفيما يتصل بالبند ٦٦، كان معروضا على اللجنة الأولى الوثائق التالية:

(أ) رسالة مؤرخة ١٢ تموز/يوليه ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لباكستان لدى الأمم المتحدة، يحيل فيها الوثائق التي اعتمدها المؤتمر الاسلامي الحادي والعشرون لوزراء الخارجية
:(A/48/396-S/26440)

(ب) رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لاندونيسيا لدى الأمم المتحدة (A/48/484-S/26552)؛

(ج) رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للسين لدى الأمم المتحدة (A/C.1/48/3)؛

(د) رسالة مؤرخة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة (A/C.1/48/4)؛

(هـ) رسالة مؤرخة ٢٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٣ وموجهة إلى رئيس اللجنة الأولى من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة (A/C.1/48/6).

ثانيا - النظر في مشروع القرار A/C.1/48/L.40

٥ - عرض ممثل استراليا، في الجلسة ٢١، المعقودة في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، مشروع القرار المعنون "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية" (A/C.1/48/L.40) بالنيابة عن اثيوبيا، الأرجنتين، الأردن، أرمينيا، اسبانيا، استراليا، أفغانستان، اكوادور، ألبانيا، ألمانيا، اندونيسيا، أوروغواي، أوغندا، اوكرانيا، إيران (جمهورية - الإسلامية)، ايرلندا، أيسلندا، ايطاليا، بابوا غينيا الجديدة، باراغواي، باكستان، البرازيل، بربادوس، البرتغال، بروني دار السلام، بلجيكا، بلغاريا، بنغلاديش، بنما، بنن، بولندا، بوليفيا، بيرو، بيلاروس، تايلند، تركيا، جامايكا، الجزائر، جزر البهاما، جزر سليمان، جزر مارشال، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا التابعة ليوغوسلافيا السابقة، الدانمرك، الرأس الأخضر، رومانيا، زائير، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت كيتس ونيفيس، سري لانكا، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السنغال، سوازيلند، سورينام، السويد، سيراليون، شيلي، غابون، غواتيمالا، فانواتو، الفلبين، فنلندا، فيجي، فييت نام، قبرص، قيرغيزستان، كازاخستان، الكامبيون، كرواتيا، كندا، كوبا، الكونغو، لاتفيا، لبنان، لكسمبرغ، ليسوتو، مالطة، ماليزيا، مدغشقر، المكسيك، ملاوي، منغوليا، موريشيوس، ميانمار، ناميبيا، النرويج، النمسا، نيبال، نيجيريا، نيكاراغوا، نيوزيلندا، هايتي، الهند، هنغاريا، هولندا، اليابان، اليونان. واشترك أيضا فيما بعد في تقديم مشروع القرار الاتحادي الروسي، اذربيجان، استونيا، أنتيغوا وبربودا، أنغولا، بليز، بوتان، بوتسوانا، بوروندي، البوسنة والهرسك، تركمانستان، ترينيداد وتوباغو، تشاد، توغو، تونس، جزر القمر، جمهورية

افريقيا الوسطى، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، رواندا، زائير، سان تومي وبرينسيبي، سان مارينو، سانت لوسيا، السلفادور، السودان، سيشيل، طاجيكستان، غامبيا، غانا، غرينادا، غيانا، غينيا، غينيا - بيساو، فنزويلا، كمبوديا، كوستاريكا، كولومبيا، الكويت، كينيا، لختنشتاين، ليبيريا، ليتوانيا، مالي، مصر، ملديف، موريتانيا، موزامبيق، ميكرونيزيا (ولايات - الموحدة)، النيجر، هندوراس، الولايات المتحدة الأمريكية.

٦ - وفيما يتصل بمشروع القرار، قدم الأمين العام بيانا بشأن الآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية (A/C.1/48/L.55).

٧ - واعتمدت اللجنة، في جلستها ٣٠، المعقودة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، مشروع القرار A/C.1/48/L.40 بدون تصويت (انظر الفقرة ٨).

ثالثا - توصية اللجنة الأولى

٨ - توصي اللجنة الأولى الجمعية العامة باعتماد مشروع القرار التالي:

إن الجمعية العامة،

إذ تشير إلى أن الحظر الشامل للتجارب النووية هو أحد الأهداف ذات الأولوية للمجتمع الدولي في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار،

واقترانها منها بأن أنجع الطرق لوضع نهاية للتجارب النووية هي عقد معاهدة حظر شامل للتجارب النووية يمكن التحقق من تنفيذها بصورة متعددة الأطراف وفعالية وتستطيع أن تجتذب جميع الدول للانضمام إليها، وتسهم في منع انتشار الأسلحة النووية بجميع جوانبه، وفي عملية نزع السلاح النووي، وبالتالي في توطيد السلم والأمن الدوليين،

واقترانها منها أيضا بأن ممارسة أقصى قدر من ضبط النفس فيما يتعلق بإجراء التجارب النووية تتفق مع هدف التفاوض الدولي من أجل فرض حظر شامل للتجارب النووية،

وإذ تلاحظ الآمال التي أعربت عنها أطراف معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء لعام ١٩٦٣^(١)، بالسعي إلى تحقيق وقف جميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية إلى الأبد، المشار إليها في ديباجة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ١٩٦٨^(٢)،

(١) الأمم المتحدة، مجموعة المعاهدات، المجلد ٤٨٠، رقم ٦٩٦٤.

(٢) المرجع نفسه، المجلد ٧٢٩، رقم ١٠٤٨٥.

وإذ ترحب باستعداد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية وسائر المجتمع الدولي لمواصلة التفاوض المتعدد الأطراف على عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية،

وإذ تلاحظ بارتياح شروع مؤتمر نزع السلاح^(٣) في عام ١٩٩٢ في الأعمال المدرجة في إطار البند ١ من جدول أعماله وبرنامج العمل الموضوعي المضطلع به في وقت لاحق في نطاق لجنته المخصصة المعنية بحظر التجارب النووية،

وإذ تلاحظ أيضا النشاط المستمر لفريق الخبراء العلميين المخصص للنظر في التدابير التعاونية الدولية لكشف وتعيين الظواهر الاهتزازية،

١ - ترحب بالمقرر^(٤) الذي اتخذته مؤتمر نزع السلاح في ١٠ آب/أغسطس ١٩٩٣ بأن يسند إلى لجنته المخصصة لحظر التجارب النووية ولاية التفاوض حول معاهدة عالمية للحظر الشامل للتجارب النووية، يمكن التحقق من تنفيذها دوليا وفعليا، وتؤيد تمام التأييد محتويات ذلك المقرر؛

٢ - تدعو المشتركين في مؤتمر نزع السلاح الى الدخول في المشاورات التي ستجرى بين الدورات والصادر بها تكليف بموجب ذلك المقرر بروح ايجابية وبناءة؛

٣ - تحث مؤتمر نزع السلاح على أن يعيد إنشاء اللجنة المخصصة للبند ١ من جدول أعماله، المعنون "حظر التجارب النووية"، في بداية دورته لعام ١٩٩٤، مع منحها ولاية تفاوضية ملائمة،

٤ - تدعو جميع الدول إلى أن تؤيد المفاوضات المتعددة الأطراف التي ستجرى في مؤتمر نزع السلاح بغية عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية؛

٥ - تحث مؤتمر نزع السلاح على أن يشرع بصورة مكثفة بوصف ذلك مهمة ذات أولوية، في التفاوض حول هذه المعاهدة العالمية، التي يمكن التحقق من تنفيذها دوليا وفعليا؛

٦ - تطلب إلى الأمين العام أن يكفل تزويد مؤتمر نزع السلاح بخدمات اضافية إدارية وفنية ومن خدمات دعم المؤتمرات لاجراء هذه المفاوضات؛

٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها التاسعة والأربعين بندا بعنوان "معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية".

— — — — —

(٣) غير اسم لجنة نزع السلاح إلى مؤتمر نزع السلاح اعتبارا من ٧ شباط/فبراير ١٩٨٤.

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الثامنة والأربعون، الملحق رقم ٢٧ (A/48/27)، الفصل الثالث، الفرع ألف.